سمو امير البلاد عزى أسر ضحايا حادث تصادم الحافلتين الذي راح ضحيته 15 وافداً

حادث «الأرتال» المروع يهز الكويت

الطوارئ الطبية هرعت لموقع الحادث

الصور المأساوية تبين بشاعة الحادث

جانب من عمليات الانقاذ

- «نفط الكويت» : الحافلتين كانتا تقلان العمال العائدين بعد انتهاء الدوام
- الوفيات 7 من الجنسية الهندية و5 من الجنسية المصرية وثلاثة من الباكستانية
- «الإطفاء» : الأصطدام وقعا وجها لوجه ما ادى الى وقوع عدد كبير من الضحايا

بعث سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ببرقيات تعازي لاسر ضحايا حادث تصادم حافلتين لاحدى شركات القطاع النفطي على طريق الارتال عبر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواسائه،راجيا للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء والعافية.

وقد عبر سموه عن خالص شكره وتقديره على ما بذله رجال الشرطة ورجال الاطفاء في كل من الإدارة العامة للاطفاء وشركة نفط الكويت والجهة المعنية في وزراة الصحة من جهود كبيرة وما بذلوه من تعاون وتنسيق تام في التعامل مع هذا الحادث الاليم والمؤسف وسرعة إسعاف المصابين وتوفير الرعاية الصحية العاجلة لهم.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ببرقيات تعازي مماثلة.

وكان قد لقي 15 شخصاً مصرعهم أمس في حادث مروّع وقع بين حافلتين على طريق الارتال شمال الكويت.

وذكر مصدر في الطوارئ الطبية الكويتية أن الحافلتان كانتا تقلان العشرات من العمالة الآسيوية.

وأعلنت شركة نفط الكويت أن الحادث وقع بين حافلتين تقلان عددا من موظفي شركتين للمقاولات يعملان لديها قرب حقل برقان.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن الحافلتين إحداهما تابعة لشركة برقان للحفر والثانية لشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن كانتا تقلان العمال العائدين بعد انتهاء الدوام في منطقة خارج مناطق عمليات الشركة.

وأضافت أن الوفيات هم 7 من الجنسية الهندية و5 من الجنسية المصرية وثلاثة من الجنسية الباكستانية فيما أصيب شخصان من الجنسية الهندية وشخصاً آخر كويتي الجنسية.

ومن جانبها ذكرت ادارة العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة للإطفاء في بيان لها وفاة 15 شخصاً وإصابة اثنين آخرين أحدهما مواطن في حادث تصادم ماساوي وقع بين حافلتين كانتا تقلهم على طريق الأرتال باتجاه الوفرة وأوضحت الإدارة بأن الحافلتين إصطدمتا وجها لوجه ما ادى الى وقوع عدد كبير من الضحايا.

وقالت الإدارة بأن فرق الإطفاء التي تعاملت مع الحادث هي من مراكز كبد والوفرة والإسناد وشركة نفط الكويت وفيما يتعلق بالمصابان تم نقلهما عن طريق الطوارئ الطبية التي نقلت احدهما عن طريق سيارة الإسعاف والمصاب الآخر تم نقله عن طريق الإسعاف الجوي.

وفي ختام البيان أعربت ادارة العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة للإطفاء عن أسفها لوقوع هذا الحادث الأليم معربة بان التحقيق جار بالتعاون مع الجهات المختصة لمعرفة ملابسات الواقعة.

حضر الى موقع الحادث مدير اطفاء محافظة الفروانية المقدم احمد الرشيدي كما تواجد في الموقع رجال الأمن والطوارئ الطبية ورجال إطفاء شركة نفط الكويت.

احد الضحايا جراء الحادث

رجال الاطفاء يحاولون استخراج الجثث المحشورة

جانب من الضحايا

تتمات

الغانم : «البرلماني الدولي»

وأشار إلى تكليف المجموعة العربية- الإسلامية البرلمانية له بالرد على المقترح الصهيوني بالقول «طالبت المجتمع الدولي بالرد عليهم عبر التصويت ونجحنا للمرة الثانية على التوالي خلال سنتين».

وحول التطورات التي حصلت بشان الشكاوى المقدمة بين الغانم «أعلن رسميا ان لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالاتحاد البرلماني الدولي رفضت الشكوى المقدمة من النائب شعيب المويزري بإجماع الدول الأعضاء في اللجنة وتم نشر القرار عبر الموقع الرسمي للاتحاد».

وفيما يتعلق في الشكوى بشان قضية «دخول المجلس» ، قال «ذكرنا للجنة أن هذا الموضوع منظور أمام المحاكم وان هناك حكم تمييز سيصدر ، اذ ان درجات التقاضي لم تنته بعد» ، مضيفا انه تم تزويدهم بالمستندات اللازمة التي طلبت بناء على الشكوى.

وبين أن الوفد أوضح للجنة أن مجلس الأمة وافق في احدى جلساته العادية على طلب نيابي ، بإحالة اقتراح بقانون حول عدم سجن أعضاء مجلس الأمة إلا بموجب حكم قضائي نهائي بات إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، لإنجاز تقريرها بشانه ، مؤكدا بالقول «لم نرتكب أي خطأ ولم نخالف أي قانون أو مادة دستورية بذلك الإجراء».

وذكر أن الشكوى آنفة الذكر «رفضت بالإجماع من حيث المبدأ فـ، ي حين أن الشكوى المقدمة من النائب السابق عبدالحميد دشتي تم قبولها من حيث المبدأ وقمنا بالإجابة عليها وتفنيدها بالاقدار ، وسيصدر فيها قرار بعد فترة زمنية وجيزة».

اضاف أن هناك شكوى أخرى مقدمة من الكيان الصهيوني لدى اللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي ، حول ما قمت به تجاههم في مدينة سانت بطرسبورغ «وتم رفضها».

وأعرب الغانم عن الشكر إلى جميع أعضاء البعثات الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية ، على ما قدموه من دعم واضح للوفد لاسيما مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم.

الحجرف : مستحقات

وأكد انه تلقى اتصالا أمس من وزير المالية نايف الحجرف ، ابلغه ان الاموال موجودة في الوزارة التي تنتظر الردود من اللجنة الرباعية من وزارتي الدفاع والداخلية والحرس الوطني والمطافئ للبدء بصرفها.

اضاف ان وزير المالية وعد بتوفير الميزانية خلال الأسبوع الاول من الشهر الجاري ، لإنهاء معاناتهم التي استمرت ما يقارب 9 سنوات .

المالية» حسمتها

في نسبتها ، مراعاة لمحدودي الدخل.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد إن اللجنة وافقت بأغلبية أعضائها على الاقتراحات بقوانين ، لفرض ضرائب على تحويلات الوافدين ، مع مراعاة تحصيل نسب منخفضة من العمالة التي تتقاضى رواتب منخفضة.

وقال خورشيد انه تم أخذ رأي مستشاري اللجنة والخبراء القانونيين والخبير الدستوري عبد الفتاح حسن في هذا المقترحات للتأكد من عدم وجود أي شبهة دستورية.

وأشار إلى تحفظ الحكومة في هذه القضية خاصة ما يتعلق بآلية وإدارة تلك الضرائب وانها كانت تريد تفعيل قانون فرض ضرائب على المقيم والمواطن، غير ان اللجنة رأت ان تكون رسوم التحويلات على الوافدين فقط ، حيث ستكون هناك موارد جديدة بنحو ٧٠ مليون دينار من أصل تحويلات تصل إلى ١٩ مليار دينار.

وذكر خورشيد أن السعودية والإمارات والبحرين تطبق هذا القانون ، لافتا الى ان البنوك وشركات الصرافة تأخذ هذه النسب من التحويلات ، فلماذا لا تأخذها الحكومة ، خاصة ان الارقام التي نراها تجعلنا أكثر حرصا على هذه الاموال ومصلحة الدولة.

وطالب خورشيد بعدم وضع العراقيل وأن تكون مراقبة تطبيق هذا القانون تحت إشراف البنك المركزي ووزارة المالية ، مشيرا إلى أن القانون يتضمن عقوبة لمن يتجاوزه وهناك دور على السلطة التنفيذية.

وقال خورشيد إن هناك دولا تأخذ رسوما وضرائب على المقيمين تصل إلى ٣٠٪ ، وهم راضون بها شريطة ان تعطيهم إقامتها.

من جانب آخر ذكر خورشيد أن من أبرز القوانين الموجودة على جدول أعمال اللجنة ، تعديل قانون التأمين حيث تم تكليف النائب صفاء الهاشم وفريق عملها ، بالانتهاء من المسودة الأولية للقانون، كما نتمنى ان يصلنا من الحكومة رؤية الكويت ٢٠٣٥ وما يتعلق بشان مدينة الحرير والجزر.

وقال إن الهدف من هذه القوانين هي تنشيط حركة الاقتصاد والحركة التجارية وتنويع مصادر الدخل.

من جانبه أكد مقرر اللجنة النائب صالح عاشور أن اللجنة ناقشت باستفاضة مع الخبراء القانونيين ومستشاري اللجنة ، مدى دستورية الاقتراحات الأربعة الخاصة بفرض رسوم على الوافدين، حيث تم التأكيد ان هذه الاقتراحات بعيدة عن اي شبهة دستورية.

وأشار إلى أن القانون قسم التحويلات إلى أربع شرائح وتمت مراعاة اصحاب الدخول المحدودة .

وأوضح أن الشريحة الأولى من دينار الى 99 دينارا بنسبة ضريبية تصل الى 1 في المئة ، والشريحة الثانية من 100 الى 200 دينار ويفرض عليها ضريبة 2 في المئة ، والشريحة الثالثة من 300 الى 499 ويفرض عليها 3 في المئة ، أما الشريحة الرابعة فهي ما فوق 500 دينار ويفرض عليها 5 في المئة .

وبين ان المادة الثالثة من القانون أعطت البنك المركزي أحقية الإشراف على ارسال قيمة الضرائب لوزارة المالية، وان المادة الرابعة وضعت عقوبات لمخالفي هذا القانون سواء كانت شركات الصرافة او البنوك بالغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف دينار.

أضاف أن العقوبات تشمل الحبس لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، وغرامة لا تقل عن ضعف المبالغ المحولة كل من يقوم بالتحويل من غير شركات الصرافة والبنوك المعتمدة.

واعتبر عاشور ان هذا القانون مهم وسيضيف ايرادات اخرى لميزانية الدولة غير نفطية ، مشيرا الى انه تم تحديد مهلة ستة شهور لوضع اللائحة الداخلية للقانون وتنفيذه.

وقال عاشور إن هناك رغبة حقيقية من نواب مجلس الامة لتطبيق هذا القانون ، كونه جاء باربعة اقتراحات كل منها يشمل مجموعة من النواب.

من جهته قال عضو اللجنة النائب فيصل الكندري إن الاقتراح تقدم به في بداية دور الانعقاد ، من منطلق المسؤولية الوطنية ، بعد ان اثبتت الدراسات ان حجم المبالغ التي يحولها الوافدون للخارج تجاوزت الـ19 مليار دينار.

وأوضح أن القانون مطبق في جميع الدول بما فيها دول الخليج ويحقق عوائد للدولة ، مبينا أن أكثر الوافدين لا يحافظون على بقاء الأموال داخل الكويت وبمجرد تسلم رواتبهم وأجورهم يقومون بتحويلها للخارج.

ورأى أن المقترح يحافظ على متانة الاقتصاد والاحتفاظ بالأموال داخل الدولة ، بما يساهم في الانتعاش الاقتصادي، مؤكدا أن اللجنة المالية راعت جميع الشرائح بوضع ضريبة بسيطة على تحويلات أصحاب الدخل البسيط وتحقيق العدالة.

وتمنى من الحكومة التعاون مع المجلس لإقرار القانون الذي يساهم في متانة الاقتصاد الكويتي ، مستغربا الهجوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي على هذا القانون من قبل بعض اصحاب الشركات والبنوك لأنهم قد يكونون متضررين منه .

ومن ناحيته أعرب النائب خليل الصالح عن أمله في أن يأخذ هذا الاقتراح بقانون ، صفة الاستعجال والتصويت عليه في جلسة غد الثلاثاء.

وطالب الصالح بتفعيل القانون بأسرع وقت ممكن ، من أجل تحقيق شيء جديد لتنويع مصادر الدخل في الكويت.

وقال الصالح إنه تقدم بهذا الاقتراح مع النواب فيصل الكندري وعمر الطبطبائي ويوسف الفضالة وعسكر العنزي ، والذي يقضي بفرض ضريبة بنسبة 5 في المئة كحد أقصى على الأموال المحولة من الكويت إلى الخارج.

وبين أن ما استدعاه لتقديم هذا الاقتراح هو أن الأموال المحولة إلى الخارج في عام 2014 ، بلغت أكثر من ٥ مليارات دينار سنويا، بينما بلغت وفق آخر التقارير التي وردتنا ما يقارب الـ 4 مليارات دينار.

وأكد الصالح أن هذه التحويلات تعتبر مصدر دخل للدولة ، ومن حق أي دولة المحافظة على مصادر دخلها وتنويعها وهذا أحد سبل تنويع مصادر الدخل، لافتا إلى أن هذا الأمر استحقاق عام موجود في كل دول العالم.

الفضالة : تحويل

قضية طرح أحد مشاريع الكهرباء بالأمر المباشر، بينما الأسئلة الموجهة إلى الوزير الصالح لكونه المسؤول عن الجهاز المركزي للمناقصات.

وحذر الفضالة من أن عدم تعامل وزير الكهرباء بالشكل المطلوب مع الأسئلة سيؤدي به إلى منصة الاستجواب.

وقال إن هذا المؤتمر الصحافي يأتي استكمالا للمؤتمر الذي عقده في 19 فبراير الماضي بخصوص وزارة الكهرباء والماء والمناقصة التي تحولت إلى أمر مباشر.

وبين أنه في المؤتمر السابق حذر وزير الكهرباء والماء من عدم جواز المضي في طرح مناقصة لتوربينات محطة الزور إلا أنه الآن يواجه إصرارا على التوريد بالأمر المباشر رغم أنه رفض مرتين من قبل الجهاز المركزي للمناقصات.